

أثر قطاع الإنشاءات في النمو الاقتصادي في فلسطين

- د. محمود محمد صبرة*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لفهم دور قطاع الإنشاءات في فلسطين، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الرائدة والقيادية في الاقتصاد الفلسطيني. ويساهم هذا القطاع جوهرياً في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة والعمالة التي تتمتع بأعلى متوسط للأجور. ويستطيع هذا القطاع تعزيز الاستثمار والطلب الفعال ويتضمن طلباً كامناً عالياً، وذلك على الرغم من التشوهات والمشاكل الهيكلية الناجمة عن الارتباط القسري طويل الأمد للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ومصادرة الأراضي والمضاربة العقارية وبعض السياسات الخاطئة، كما أن معدلات النمو السكاني العالية وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع صادرات خدمات العمل لإسرائيل والخارج قادت لارتفاع أسعار هذا القطاع والمضاربة فيه. وقاس البحث أثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي باستخدام كل من العمالة ورأس المال ومساهمة هذا القطاع في رأس المال والعمالة كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، حيث وجدت علاقة إيجابية بين مساهمة القطاع والنمو الاقتصادي، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن الاقتصاد الفلسطيني وقطاع الإنشاءات كثيفاً العمل.

الكلمات المفتاحية: قطاع الإنشاءات، النمو الاقتصادي، فلسطين.

Abstract:

This study aims to understand the role of construction sector in Palestine. The construction sector is one of the leading sectors in the Palestinian economy, which plays an essential role in economic growth, value added and employment with the highest wage average. It can enhance investment, effective demand and includes high potential demand. On the other side, this sector suffers from a structural distortion and problem as a results of the long term dependency to the Israeli economy, wrong policies, real estate speculation and land confiscation. In addition, high population growth rate, political instability and increased labor service exports caused a high prices and speculation in this sector. We measure the sector impact on growth in the Palestinian economy. We use each gross fixed capital formation (GFCF), total labor, labor in construction sector as percentage to total labor and finally construction as percentage to GFCF, as independent variables, and the gross domestic product as dependent variable. We proof our hypothesis that there is a positive relationship between labor and capital in construction sector and economic growth in Palestine. In addition, our results show that the Palestinian economy and construction sector are labor intensive.

Keywords: Construction Sector, Economic Growth and Palestine

تمهيد

*- أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الأزهر - غزة،

يعتبر قطاع الانشاءات والإسكان من أهم القطاعات الرائدة والقائدة (Leading Sector) في الاقتصاد، لما له من روابط أمامية وخلفية (Backward and Forward Linkages) متعددة شديدة الترابط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى والذي يعطي مؤشرا مبكرا على مستوى القوة (الانتعاش) أو الضعف (الركود) في النشاط الاقتصادي ودرجة استقراره. ويعتبر هذا القطاع مساهما رئيسيا في النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وخلق القيمة المضافة ويلعب دورا رئيسيا في زيادة التكوين الرأسمالي الثابت وكذلك في زيادة مرونة العرض خصوصا في الدول النامية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يلعب دورا رئيسيا في التأثير على سعر الفائدة وتحفيز الطلب الفعال (Effective Demand) والتشغيل وتخفيض البطالة وتشجيع الاستثمار والمضاربة العقارية ويتضمن مستويات عالية من الطلب الكامن (Potential Demand) والذي يمكن أن تفقد السياسات الاقتصادية المختلفة لتحفيزه وزيادة النمو الاقتصادي.

ويلعب هذا القطاع دورا اجتماعيا وتنمويا بالغ الأهمية في توفير البنى التحتية والمرافق التنموية العامة وتوفير مستلزمات الإسكان وتساهم السياسات الاقتصادية الناجحة والفاعلة في هذا المجال إلى رفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع من خلال رفع مستوى عدالة التوزيع.

من ناحية أخرى، يعاني هذا القطاع عادة من العديد من المشاكل الهيكلية والتي قد تفقد للخلل وعدم التوازن في القطاع المذكور والعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصا في الدول النامية. وبالمثل يعاني هذا القطاع من العديد من المشاكل بسبب الارتباط القسري طويل الأجل وأحادي الجانب مع الاقتصاد الاسرائيلي ما ادي لخصوصية هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية دور هذا القطاع وكيفية تبلور مكانته من خلال الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي وتأثيره على القطاعات الأخرى والاقتصاد ككل ومحاولة إظهار الأسباب الهيكلية التي تفقد لارتفاع أسعاره. وكذلك لتوضيح مساهمته في النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك من خلال تقدير مساهمة العمالة فيه

ومساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني. وأخيرا تقديم بعض التوصيات لتنمية وتحسين أداء هذا القطاع. فقد مر قطاع الاسكان والإنشاءات في الأراضي الفلسطينية بالكثير من الظروف المعقدة والتي ترتبت على احتلال العام 1967، بل يمكن القول بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثرا بالسياسات الاسرائيلية كون أن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو صراع على الأرض مما قاد لسياسات أمنية واقتصادية مقيدة لل عمران والتوسع فيه كتقييد رخص البناء ومصادرة الاراضي وتقييد عمل المؤسسات كجمعيات الاسكان. كما أن السياسة الاسرائيلية الموجه نحو استقطاب العمالة الفلسطينية منخفضة الاجر للعمل في الوظائف التي يطلق عليها 3-D Jobs وهي الأعمال القذرة (Dirty) أو الصعبة (Difficult) أو الخطيرة (Dangerous)، (النقيب، 1997)، وهي الأعمال التي ينخفض الطلب عليها في البلدان مرتفعة الدخل والتي يشكل أيضا العمل في قطاع الانشاءات جزءا رئيسيا منها، مما ترتب على ذلك بعض الاثار كما يلي:-

1- استجابة سوق العمل الفلسطيني لحاجة القطاعات الانتاجية الاسرائيلية نتيجة الطلب الشديد لهذه القطاعات في ظل أجور مرتفعة نسبيا مما ادى الى تشوه هيكلية في سوق العمل الفلسطيني أخذ بالظهور تدريجيا بعد قدوم السلطة الفلسطينية وحتى فك الارتباط أحادي الجانب خصوصا مع قطاع غزة وذلك من خلال البطالة الهيكلية في سوق العمل.

2- تركزت صادرات خدمات العمل الفلسطينية لإسرائيل في قطاع الانشاءات حيث عمل ثلثي العمالة الفلسطينية في اسرائيل في هذا القطاع. من جهة أخرى فقد ارتفعت مساهمة العمالة في قطاع الانشاءات إلى إجمالي العمالة في الاراضي الفلسطينية من 5.6% في عام 1971 الى 10.4% في عام 1981 وبقيت هذه النسبة تنذبذب بشكل طفيف فبلغت في عام 1991 فبلغت 9.9% وأصبحت في عام 1993 حوالي 14.9%، (UNCTAD).

3- تؤدي زيادة الدخول الناجمة عن زيادة صادرات العمل لإسرائيل وتحويلات العمالة الفلسطينية من الخارج إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي لارتفاع الاسعار في

قطاعات السلع الغير متاجر بها (Non-Traded Goods) كالمباني والعقارات وهو ما يطلق عليه بظاهرة المرض الهولندي (Dutch Disease)، (النقيب، 1997).

3- إن الأوضاع المضطربة وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي خصوصاً تلك التي صاحبت الانتفاضة الأولى أدت إلى طلب شديد جداً على العقارات خصوصاً الأراضي كمتنص للمدخرات وملجأ آمن بسبب تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وتعتبر هذه الحالة قائمة بصورة دائمة خصوصاً في ظل انتفاضة الأقصى والعمليات العسكرية الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. كما ان هذه الحروب تؤدي بصورة مستمرة الى تدمير الكثير من المنازل والبنى التحتية مما يزيد الطلب على هذا القطاع الحيوي الهام.

4- إن وجود العديد من العملات في الأراضي الفلسطينية وانهيار سعر الدينار الاردني نهاية الثمانينيات كعملة رئيسية متداولة في الأراضي الفلسطينية وتقلبات هذه العملات قصيرة وطويلة الأجل أدى إلى زيادة الاستثمار في المضاربة العقارية.

5- محدودية المساحات المتاحة بسبب المناطق الامنية الاسرائيلية والسيطرة الامنية على المناطق B و C المنصوص عليهم في الاتفاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما أدى إلى زيادة تكلفة المشاريع الاقتصادية (الزراعية والصناعية) كمصادرة الأراضي الزراعية أو تجريفها واستغلال المصادر المائية الفلسطينية مما أدى إلى أثر المزاحمة (Crowding Out Effect) للمشاريع الاقتصادية في المناطق A وهي المناطق كثيفة السكان والتي تقع تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية.

5- المضاربات العقارية الناجمة عن غسل المال التنظيمي وتحويلاته للداخل وتشغيل الأموال التنظيمية وشبه الحكومية في مجال المضاربة العقارية وكذلك الطلب الحاد على العقارات نتيجة الفوائض المالية المتحققة عن العمل في الأنفاق، فجميعها عوامل قادت للارتفاع الحاد في هذا القطاع. بالإضافة الى الاستخدام غير الرشيد للمقرات الأمنية والحكومية في مراكز مناطق الجذب السكاني والتجاري أو ما يعرف

ب (Central Business District, CBD).

وتظهر نسبة قطاع الانشاءات الى الناتج المحلي الاجمالي زيادة مضطردة فترة ما قبل السلطة ففي حين لم تتخطى حاجز 10% في عام 1972 إلى أن

تجاوزت نسبة 20% في نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات (SAI, different Issues)، ثم عادت هذه النسبة إلى ما يربو قليلا على 10% (PCBS, Different Issues) مع قدوم السلطة الفلسطينية على الرغم من الاهتمام الشديد من جانب الطلب والعرض بقطاع الاسكان وذلك لتلبية احتياجات العائدين مع قدوم السلطة، مما قد يعتبر مؤشرا على المرض الهولندي وانخفاض حدة الظاهرة مع قدوم السلطة.

وقد نجم عن ذلك أيضا ازدياد مضطرب في القيمة المضافة لقطاع الانشاءات فقد ارتفعت من 74.5 مليون دولار في عام 1972 إلى 230 مليون ثم اخذ بالارتفاع إلى أن بلغ 300 و 444 مليون في عامي 1987 و 1993 على التوالي.

وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مع قدوم السلطة إلا أن القيمة المطلقة للقيمة المضافة استمرت بالارتفاع حتى قبيل انتفاضة الأقصى فبلغت 370 مليون دولار عام 1998 وتضاعفت تقريبا الى 618 مليون عام 1999 إلا انها تراجعت لاحقا بسبب الانتفاضة.

وتشير كافة الاحصاءات السابقة إلى أن الأهمية الاستثنائية لهذا القطاع برزت في عقد السبعينيات نتيجة اعتماد جل العمالة الفلسطينية على العمل في اسرائيل خصوصا أن ثلثيها قد تخصص للعمل في قطاع الانشاءات.

أما عن نسبة استيعاب الانشاءات للعمالة فقد بلغت ذروتها مع قدوم السلطة فتراجعت ما بين 16.8% عام 1996 كأقل نسبة الى 22.1% عام 1999 وذلك للأعوام ما بين 1995-1999. ثم تراجعت كاتجاه عام حتى بلغت 10.7% عام 1998 متحسنة بعد ذلك لتصل إلى 13.9% عام 2011. وتعمل معظم هذه العمالة في القطاع غير المنظم وبلغت نسبة العمالة في القطاع المنظم للقطاع غير المنظم عام 2004 حوالي 8.4% (MAS, 2006). فعلى الرغم من أنه لا يشغل النصيب الأكبر من العمالة إلا أن انتاجية العامل في قطاع الانشاءات أعلى من ضعف انتاجية العامل في الزراعة والنقل. وكانت مقارنة لإنتاجية العامل في الصناعة وأعلى من انتاجية العامل في التجارة بحوالي 80%. وبلغ كذلك معدل الأجر الاسمي 117.4 شيكل يوميا وهو أعلى أجر بين كافة القطاعات الاقتصادية والذي بلغ متوسطه في فلسطين 74.3 شيكل يوميا (PCBS, 2011).

أدى الحصار المفروض على قطاع غزة الى منع دخول مدخلات الانتاج الأساسية مما أدى إلى انخفاض مساهمة الانشاءات في الناتج إلى 3.3% في قطاع غزة ثم أدى عودة دخول مواد البناء إلى حصة للإنشاءات من الناتج تزيد عن 14% في فلسطين وأكثر من 20% لقطاع غزة وكذلك زيادة القيمة المضافة في الانشاءات إلى 35.6% وهي نسبة اعلى من كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى بينما بلغت في قطاع غزة 232.2% وكانت نسبة زيادة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة 50.6% نتيجة زيادة القيمة المضافة في قطاع الانشاءات وكل ذلك للعام 2010 (PCBS, 2011).

كذلك بلغت نسبة المباني الى اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عام 2011 حوالي 82% في الاراضي الفلسطينية و 90% في قطاع غزة.

يظهر مما سبق ان هناك مجموعة من الأسباب الهيكلية التي تمنح قطاع البناء أهمية خاصة في الاقتصاد الفلسطيني مثل ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي وما يترتب على ذلك من ظاهرة المرض الهولندي وتحويل سوق العمل بفائض من عمالة الإنشاءات، بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وسياسات الاحتلال قادت لانخفاض مرونة العرض في هذا القطاع وارتفاع تكاليفه.

وهناك العديد من الاسباب الداخلية كانخفاض التمويل للإسكان وغسيل الاموال والمضاربة العقارية الناجمة عن عدم الاستقرار المالي بسبب عدم وجود عملة فلسطينية، والاستخدام غير الرشيد للمقرات الأمنية في مناطق الجذب السكاني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة لتركيزها على قطاع هام وحيوي حيث ان قطاع الانشاءات قد شغل خلال العقود الاربعة الماضية نصيبا جوهريا ومهما من التكوين الرأسمالي ومن العمالة أدت إلى حصة مهمة من القيمة المضافة والناتج المحلي الاجمالي. كما أنه من أشد القطاعات تأثرا بوجود الاحتلال ولا يزال كذلك بسبب الارتباط القسري احادي الجانب مع اسرائيل. كما أنها الدراسة الأولى حد علمنا التي تعالج هذا القطاع من كافة زوايا التحليل المختلفة وكذلك كميًا وقياسيًا.

فرضية الدراسة

يوجد علاقة طردية ومعنوية بين كل من حصة قطاع الإنشاءات في العمالة ومساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت من جهة والنمو الاقتصادي في فلسطين من جهة أخرى.

بيانات الدراسة: نستخدم في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات لقياس دور قطاع الإنشاءات على النمو الاقتصادي وقد حصلنا على قيم هذه المتغيرات من إصدارات مختلفة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتشكل البيانات سلسلة زمنية من 19 مشاهدة سنوية من العام 1994-2012، وقد حصلنا عليها بالأسعار الثابتة للعام 2004 كما تم حسابها من المصدر.

المتغير التابع :

اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2004 Gross (Y) Domestic Product (GDP).

المتغيرات المستقلة:

1- إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (Gross Fixed Capital Formation (GFCF))

2- إجمالي العمالة (Employment)

3- الإنشاءات كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت (Con. Capital) كما في المعادلة (2).

4- نسبة العمالة في الإنشاءات الى العمالة الكلية (Con. Labor) كما في المعادلة (3).

الأسلوب القياسي: نستخدم هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى OLS Ordinary Least Squares في تقدير أثر قطاع الإنشاءات في النمو الاقتصادي في فلسطين وهي عبارة عن دالة كوب دوجلاس Cobb -Douglas الشهيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لقطاع الإنشاءات في كل من رأس المال والعمالة الكلية. وبهذا تكون المعادلة التالية المراد تقديرها هي التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي وتظهر على النحو التالي:

$$\ln(Y) = a + b_1 \ln(GFCF) + b_2 \ln(Labor) + b_3 \ln(Con. Capital) + b_4 \ln(Con. Labor) + \varepsilon_t \dots (1)$$

وقد تم احتساب المتغيرين الأخيرين كنسبة على النحو الموضح في المعادلة (2) ، (3) وذلك لتجنب الازدواج الخطي Multicollinearity من ناحية وازدواجية الحساب (Double accounting) من ناحية أخرى، (Yao, 2007) ، وذلك كما يظهر في المعادلتين 2، 3

$$Con. Capital = (Con. Capital / (Con. Capital + GFCF)) \dots (2)$$

$$Con. Labor = (Con. Labor / (Con. Labor + Labor)) \dots (3)$$

اختبار سكون المتغيرات (السلاسل الزمنية) (Variables Stationarity)

تعتبر نتائج الانحدار للسلاسل الزمنية مضللة إذا لم يتم اختبار سكون السلسلة سواء في المستوى أو الفرق الأول (At the Level or the First Difference) ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك (Co-integration) وقد كانت كافة المتغيرات غير ساكنة إلا بعد أخذ الفرق الأول، كما يظهر من الجدول (1).

جدول (1) يوضح عدم سكون السلاسل الزمنية إلا عند الفرق الأول

Variables	ADF	
	Level	1 st Difference
Y	-0.354	-2.862*
GFCF	-2.228	-3.480**
Labor	0.135	-3.227**
Con. Capital	-1.873	-3.975***
Con. Labor	-1.332	-3.479**
Johansen tests for Co-integration		
Trace statistics	%5Critical Value	
57.4445*	68.52	No Co-integration

*** تشير لمستوى معنوية 10% ، ** 5% ، * 1%

النتائج القياسية (The Econometric Results)

عند تقدير الانحدار للسلاسل الزمنية فعادة ما تظهر مشكلة (Autocorrelation) وقد ظهرت لدينا هذه المشكلة مما استدعى حلها بأحد الأساليب عالية التقنية Prais-Winsten AR(1) regression ويمتاز هذا الأسلوب بتقدير القيمة المفقودة نتيجة اخذ الفرق الأول وقد تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي، وقد ظهرت النتائج على النحو الآتي:

جدول (2) يوضح اختبار -- iterated (Prais-Winsten AR(1) regression estimates)

Variables	Coefficient	
GFCF	0.272 *** (3.71)	Number of observations= 18
Labor	0.778*** (6.47)	Adj R-squared = 0.919
Con. Capital	0.266 *** (3.32)	Root MSE = 0.031
Construction Labor	0.252** (2.32)	
Durbin-Watson d-statistic	2.34 < 4-dU (2.37)	NO Auto-correlation

The symbols *, **, *** stand for the 10%, 5% and 1% significant.

تظهر النتائج معنوية كافة المتغيرات ومستوى عالي من جودة النموذج حيث يفسر 92% من النمو الاقتصادي في فلسطين. بالإضافة لخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي Auto-correlation.

يتضح من النتائج أيضاً أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد كثيف العمل حيث يعتمد على العمالة أكثر من اعتماده على رأس المال كما هو حال الدول النامية. ولكن مساهمة رأس المال في قطاع الإنشاءات عالية المرونة مقارنة برأس المال في بقية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. أما بالنسبة للعمالة في قطاع الإنشاءات فعلى الرغم من ارتفاع مرونتها في دالة الإنتاج إلا أنها تعتبر منخفضة (أقل من المتوسط) مقارنة بمجمل القطاعات الاقتصادية وذلك نتيجة كثافة الاستخدام للعمالة.

تظهر النتائج صحة الفرضية بأن هناك علاقة معنوية موجبة قوية بين مساهمة كل من العمل ورأس المال في قطاع الإنشاءات والنمو الاقتصادي. فزيادة

رأس المال والعمالة في قطاع الإنشاءات بنسبة 10% لكل منهم تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2.6% ، 2.5% على التوالي.

جدول (3) يوضح معامل تضخم التباين لاختبار الازدواج الخطي

Variables	VIF	1/VIF
GFCF	3.03	0.3297
Labor	2.86	0.3496
Con. Capital	1.52	0.6598
Construction Labor	1.17	0.8525
	2.15	

وقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي من أجل جودة ودقة النتائج وذلك من خلال معامل تضخم التباين VIF ، يوضح جدول 3 أعلاه أن قيم VIF أقل من 5 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي. عملياً، إذا كان معامل تضخم التباين أكبر من 10 فيشير لوجود الازدواج الخطي، أما إذا كان أعلى من 30 فتصبح مشكلة تحتاج لمعالجة، (Kennedy, 2003).

النتائج والتوصيات

- 1- تطوير نظام التعليم المهني إذ لا يوجد معاهد للتعليم المهني في قطاع الإنشاءات، وهو ما يدل عليه انخفاض مرونة العمالة في القطاع مقارنة بمجمل الاقتصاد، وهو ما يشير أيضاً لانخفاض استخدام العمالة الماهرة .
- 2- إعادة هيكلة العمالة الفلسطينية لتغذية القطاعات الاقتصادية بالعمالة الكفؤة والملائمة، من أجل زيادة مرونة الانتاج وتخفيض أسعار العمالة. خصوصاً في ظل التباين الشديد في إنتاجية العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- 3- توفير التمويل الاسكاني ونقل المقار الامنية لخارج مقاطعات الاسكان والأعمال المركزية وكذلك تنظيم القطاع الغير رسمي الكبير في قطاع الانشاءات.
- 4- العمل على زيادة استخدام رأس المال في قطاع الاسكان مما قد يحسن الأسعار النسبية في هذا القطاع وتخفيض أسعار العمالة في هذا القطاع.

5- تسخير جزء من الانفاق الرأسمالي العام لإسكان الفقراء للحد من تعاظم الأسعار وإتباع سياسات مالية وضريبية لزيادة مرونة عرض قطاع الانشاءات وتخفيض تكلفة انتاجه ولتخفيف حدة المضاربة في هذا المجال خصوصا من المال الحكومي وشبه الحكومي (الحزبي).

المراجع

1. Israeli Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel. Different Issues, Israel.
2. Kennedy, P. (2003). A Guide to Econometrics. 5th Edition. The MIT Press.
3. Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). <http://www.pcbs.gov.ps/>
4. Sabra, M., and Eltalla, H., and AlFar, A. (2015). The Shadow Economy in Palestine: Size and Causes. Vol. 7, No. 3, March 2015, Canadian Center of Science and Education.
5. UNCTAD. Selected Statistical Series on the Balance of Payments, Foreign Trade, Population, Labor Force and Employment of the Occupied Palestinian Territories (West Bank and Gaza Strip), 1968-1987.
6. Yao, S. and Wei K., (2007). Economic growth in the presence of FDI: The perspective of newly industrializing economies, Journal of comparative economics, 35, 211-234.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، (2011). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010. رام الله - فلسطين.
8. سلطة النقد الفلسطينية (2009). التقرير السنوي 2008، دائرة الابحاث والسياسات.
9. سلطة النقد الفلسطينية (2011). التقرير السنوي 2010، دائرة الابحاث والسياسات.
10. سلطة النقد الفلسطينية (2012). التقرير السنوي 2011، دائرة الابحاث والسياسات.
11. سلطة النقد الفلسطينية (2013). التقرير السنوي 2012، دائرة الابحاث والسياسات.
12. عوض، رياض وآخرون (2006). خدمات الانشاءات في القطاع غير المنظم في الاراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
13. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، تطور قطاع الإسكان في فلسطين، الموقع الرسمي.
14. مكحول، باسم وعطياني، نصر (2002). دور قطاع الانشاءات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، كانون الاول.
15. النقيب، فضل (1997). الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع : مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت لبنان.